مرسوم بقانون رقم (٢) لسنة ٢٠٠٢
بالموافقة على اتفاقية توكيل حكومة دولة البحرين
لشراء معدات نيابة عن البنك ثم إيجارها لحكومة دولة البحرين
لاستخدامها في مشروع تطوير شبكة النقل ذات جهد ٢٢٠ كيلوفولت
للسنوات (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤)
بين حكومة دولة البحرين والبنك الاسلامي للتنمية

نحن حمد بن عيسى آل خليفة أمير دولة البحرين

بعد الإطلاع على الدستور،

وعلى الأمر الأميري رقم (٤) لسنة ١٩٧٥،

وعلى اتفاقية توكيل حكومة دولة البحرين لشراء معدات نيابة عن البنك ثم إيجارها لحكومة دولة البحرين لاستخدامها في مشروع تطوير شبكة النقل ذات جهد ٢٢٠ كيلوفولت للسنوات (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤) بين حكومة دولة البحرين والبنك الاسلامي للتنمية والموقعة بتاريخ ١ ذي القعدة ١٤٢٢ هـ الموافق ١٥ يناير ٢٠٠٢م،

وبناءً على عرض وزير المالية والاقتصاد الوطني،

وبعد موافقة مجلس الوزراء،

رسمنا بالقانون الآتي:

المادة الأولى

ووفق على اتفاقية توكيل حكومة دولة البحرين لشراء معدات نيابة عن البنك ثم إيجارها لحكومة دولة البحرين لاستخدامها في مشروع تطوير شبكة النقل ذات جهد ٢٢٠ كيلوفولت للسنوات (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤) بمبلغ قدره (خمسة وثلاثون مليوناً وسبعمائة وعشرون ألف دولار أمريكي) بين حكومة دولة البحرين والبنك الاسلامي للتنمية والموقعة بتاريخ ١ ذي القعدة ١٤٢٢هـ الموافق ١٥ يناير ٢٠٠٢م.

المادة الثانية

على وزير المالية والاقتصاد الوطني تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة البحرين
حمد بن عيسى آل خليفة

صدر في قصر الرفاع
بتاريخ: ١ ذي الحجة ١٤٢٢هـ
الموافق: ١٣ فبراير ٢٠٠٢م